

**الاتجاهات الحديثة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص  
ذوي الإعاقة**

**Recent trends in the field of care and rehabilitation of persons  
with disabilities**

إعداد .

**أ.د/ مدحت محمد محمود أبو النصر  
Prof. Medhat Mohamed Mahmoud Abu Al-Nasr**

أستاذ تنمية وتنظيم المجتمع  
رئيس قسم المجالات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان ( سابقا )

**Doi: 10.21608/jasht.2021.197931**

قبول النشر: ٢٠٢١/٨/٣٠

استلام البحث: ٢٠٢١/٨/٢٠

أبو النصر ، مدحت محمد محمود (٢٠٢١). الاتجاهات الحديثة في مجال  
رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. *المجلة العربية للإعاقة والموهبة*،  
المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج ٥ ، ع ١٨ ، ص ص ٣٢٣  
- ٣٤٤ .

## الاتجاهات الحديثة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة

## المستخلص:

هناك اتجاهات حديثة ومعاصرة عديدة ومتنوعة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ، كلها تهدف إلى تحقيق مزيد من الرعاية والحماية والتأهيل لهذه الفئة ، التي ما زالت حتى الوقت الحالي لا تحصل على جميع حقوقها بالشكل الكامل والمطلوب والمتوقع. ومن أهم هذه الاتجاهات ، نذكر :

- ١-زيادة الاهتمام الدولي والإقليمي والوطني برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - ٢-الابتعاد عن التسميات المثقلة بأحكام سلبية تجاه فئة الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - ٣-زيادة مسؤولية ودور المجتمع في الحد من الإعاقة والتعامل معها .
  - ٤-زيادة المحاولات الجادة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع .
  - ٥-تقدير وتشجيع دور الأسرة في تحقيق عمليات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل .
  - ٦-استخدام التكنولوجيا لتطوير العملية التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
  - ٧-استخدام التكنولوجيا لتطوير الأدوات المساعدة والأجهزة التعويضية للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل حياتهم وتيسير أمورهم.
  - ٨-مراعاة أسلوب الحركة والحياة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ المساكن بصفة عامة، والأماكن والمباني العامة والمؤسسات الحكومية بصفة خاصة .
  - ٩-الالتزام بأسلوب العمل الفريقي في تحقيق الرعاية المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.
  - ١٠- الاهتمام بتطبيق المواصفة القياسية ISO ٢٦٠٠٠ الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - ١١- الاهتمام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة على البرامج والخدمات بمختلف أنواعها التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة.
  - ١٢- ظهور أنظمة ومؤسسات وخدمات حديثة لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - ١٣- زيادة الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ووضع آليات لضمان حصولهم على هذه الحقوق.
- والبحث الحالي ألقى الضوء على بعض هذه الاتجاهات ، كمثال على هذه الاتجاهات الحديثة في مجال رعاية وتأهيل متحدي الإعاقة ، وذلك من منظور كل من مهنة الخدمة الاجتماعية ومهنة التربية الخاصة.

**Abstract:**

There are many recent and contemporary trends in the field of care and rehabilitation of persons with disabilities, all of which aim to

achieve more care, protection and rehabilitation for this group, which, until the present time, does not obtain all its rights in the full, required and expected manner.

Among the most important of these trends, we mention:

- 1- Increasing international, regional and national interest in caring for and rehabilitating persons with disabilities.
- 2- Staying away from labels burdened with negative judgments towards the category of persons with disabilities.
- 3- Increasing the responsibility and role of society in reducing disability and dealing with it.
- 4- Increasing serious attempts to integrate persons with disabilities into society.
- 5- Appreciating and encouraging the family's role in achieving better care and rehabilitation processes for people with disabilities.
- 6- Using technology to develop the educational process for people with disabilities.
- 7- Using technology to develop assistive devices and prosthetic devices for people with disabilities.
- 8- Taking into account the movement and lifestyle of persons with disabilities in the design and implementation of housing in general and public places and buildings and governmental institutions in particular.
- 9- Commitment to the team work style in achieving integrated care for people with disabilities.
- 10- Paying attention to the application of ISO 26000 standard on social responsibility in the field of care and rehabilitation of persons with disabilities.
- 11- Paying attention to the application of total quality management standards on programs and services of all kinds that are provided to persons with disabilities.
- 12- The emergence of modern or recent systems , institutions and services for the care and rehabilitation of persons with disabilities.

13- Increasing attention to the rights of persons with disabilities, and putting in place mechanisms to ensure that they obtain these rights.

The current research has shed light on some of these trends, as an example of these recent trends in the field of care and rehabilitation for those with disabilities, from the perspective of the social work profession and the special education profession.

تمهيد :

يقول الله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ) صدق الله العظيم ، سورة الكهف ، الآية رقم ٣٠ .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" صدق رسول الله. وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة " صدق رسول الله.

ويقول جون ستيوارت ميل " لا يمكن تحقيق تحسن كبير في رفاهية البشر إلا إذا تغيرت الطرق الأساسية لتفكير الناس تغيراً كبيراً".

ويقول ديدور " لا يكفي أن تصنع خيراً.. عليك أن تحسن صنعه". كذلك يقول جورج اليوت " ماذا نعيش من أجله ، إذا لم نجعل الحياة أقل صعوبة للآخرين.

مقدمة :

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعدَّ الإعاقة شراً، ولكنها امتحان من الله عز وجل، وإلا لما كان سبحانه وتعالى ابتلى سيدنا موسى بإعاقة التخاطب، ولا ابتلى سيدنا شعيب بكف البصر، ولا ابتلى سيدنا أيوب بإعاقة جسدية (مرضية)..

كذلك فإن كل هؤلاء الذين نراهم معاقين يعطوننا الدليل على قدرة الله في كونه ، وأنه يخلق ما يشاء ، والله قادر على تعويضهم بقدرات تجعلهم متساويين مع غير المعاقين في الميزات. والإعاقة إذا تم النظر على أنها نقمة ، فهي بالتأكيد نعمة على الشخص ذوي الإعاقة ، فقد تكون اختبار من الله له ، وقد تقوي إرادته وإصراره على الحياة والنجاح، وقد تكسبه حب الناس له ، وقد تزيد من درجة إيمانه ، وقد تكون سبباً في أن يغفر الله له ذنوبه في الدنيا فيدخل الجنة ، وقد تجعله يحب أن يساعد الآخرين، وخاصة زملاءه من الأشخاص ذوي الإعاقة ، وقد تزيد من كفاءة حواسه وقدراته المتبقية، حيث تصبح ذات مستوى أعلى في الأداء والوظيفة عن حواس وقدرات الإنسان غير المعاق.

كذلك الإعاقة ليست توأماً للعجز ، بل هي في كثير من الحالات حافزاً لمجابهة التحديات ، ومنطلقاً لاكتشاف القدرات الابتكارية. والتاريخ الإنساني يحفل بأعلام مضيئة من متحدي الإعاقة ، أسهمت في تدعيم الحضارة البشرية على مر العصور في مجالات عديدة.

وهذا يعطي لنا جميعاً الدليل على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكين المعاق من الحصول على حقوقه الأساسية في الرعاية والتأهيل المناسبين. إن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة واجب إنساني وديني قبل أن يكون واجباً وظيفياً. والمعاقون لهم ما لنا من حقوق يجب أن نساعدهم في الحصول عليها.

والبحث الحالي يؤكد أن كل شخص ذوي الإعاقة يمكن أن تكون لديه القدرة على تحدي الإعاقة وتحويلها إلى مواطن قوة ، ويظل دور الأسرة والمجتمع قائماً ومهماً في تهيئة البيئة الملائمة التي تحفز المعاقين على تحدي كل أشكال الإعاقة وقيودها.

ونحن في العالم العربي بوجه خاص في حاجة ماسة لتحقيق هذا المناخ الإيجابي ، إذا عرفنا أن نسبة الذين يعانون من الإعاقة تقدر بحوالي ١٠% من إجمالي عدد السكان ، في حين أن الذين تتوفر لهم الخدمات اللازمة لا تتجاوز نسبتهم ٢% تقريباً. وهذه النسبة الضئيلة تبرز إلى موقع الصدارة أهمية تضافر الجهود الدولية والإقليمية والفطرية سواء الحكومية أو الأهلية أو القطاع الخاص لتوفير الرعاية والتأهيل لجميع المعاقين والاستفادة من طاقاتهم. هذا ولقد حققت كثير من الدول العربية إنجازات عديدة خلال العقود الثلاثة الماضية في مواجهة مشكلة الإعاقة، بل وفي مجال الوقاية منها.

وعلى الرغم من ذلك فإن ضخامة المشكلة تفرض علينا ضرورة مراجعة الوضع الراهن ، والنظر فيما تحقق من إنجازات باعتباره نقطة انطلاق لتكوين وبناء استراتيجية شاملة تهدف إلى تحديث وتطوير الخدمات والبرامج التي تقدم إلى هذه الفئة خلال القرن الحالي.

لقد حظي الأشخاص ذوو الإعاقة باهتمام على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من كل التخصصات المهنية ، وخاصة من مهنة التربية الخاصة ومهنة الخدمة الاجتماعية ، وبذلت الجهود للارتقاء بمستوى الخدمات التربوية والاجتماعية والصحية والنفسية والتأهيلية... التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق الأهداف التنموية والوقائية والعلاجية في هذا المجال . وفي مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ظهرت اتجاهات حديثة ومعاصرة عديدة ومتنوعة ، كلها تهدف إلى تحقيق مزيد من الرعاية والحماية والتأهيل لهذه الفئة ، التي ما زالت حتى الوقت الحالي لا تحصل على جميع حقوقها بالشكل الكامل والمطلوب والمتوقع. ومن أهم هذه الاتجاهات ، نذكر :

- ١-زيادة الاهتمام الدولي والإقليمي والوطني برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٢-الابتعاد عن التسميات المثقلة بأحكام سلبية تجاه فئة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٣-زيادة مسؤولية ودور المجتمع في الحد من الإعاقة والتعامل معها .
- ٤-زيادة المحاولات الجادة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع .

- ٥- تقدير وتشجيع دور الأسرة في تحقيق عمليات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل .
- ٦- استخدام التكنولوجيا لتطوير العملية التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٧- استخدام التكنولوجيا لتطوير الأدوات المساعدة والأجهزة التعويضية للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل حياتهم وتيسير أمورهم.
- ٨- مراعاة أسلوب الحركة والحياة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ المساكن بصفة عامة والأماكن والمباني العامة والمؤسسات الحكومية بصفة خاصة .
- ٩- الالتزام بأسلوب العمل الفريقي في تحقيق الرعاية المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٠- الاهتمام بتطبيق المواصفة القياسية ISO ٢٦٠٠٠ الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١١- الاهتمام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة على البرامج والخدمات بمختلف أنواعها التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٢- ظهور أنظمة ومؤسسات وخدمات حديثة لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٣- زيادة الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ووضع آليات لضمان حصولهم على هذه الحقوق.

والبحث الحالي سيقوم بإلقاء الضوء على بعض هذه الاتجاهات ، كمثال على هذه الاتجاهات الحديثة في مجال رعاية وتأهيل متحدي الإعاقة ، وذلك من منظور كل من مهنة الخدمة الاجتماعية ومهنة التربية الخاصة. ويندرج البحث تحت مظلة الدراسات النظرية المكتبية ذات الطابع الوصفي.

### ● ملامح الاهتمام الدولي والإقليمي برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة :

هناك اهتمام واضح وملحوس في الوقت الحاضر برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات : الدولية والإقليمية والقومية .

ومن ملامح هذا الاهتمام على المستوى الدولي نذكر :

١- إصدار منظمة الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، في التاسع من ديسمبر ١٩٧٥ م ، ويتضح من هذا الإعلان أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم نفس الحقوق المدنية مثل الأشخاص غير المعاقين .

٢- إصدار المنظمة العالمية للتأهيل ميثاق العمل في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والذي حدد الأهداف في هذا المجال على المستوى الدولي في التالي :

● وضع برنامج في كل دولة لمنع أكبر عدد من الإصابات المعوقة ولضمان وصول الخدمات الوقائية الضرورية لكل أسرة ولكل فرد .

- ضمان حقوق كل شخص من ذوي الإعاقة وكل أسرة بها فرد لديه إعاقة على خدمات التأهيل والمساعدة والدعم اللازم لتقليل آثار الإعاقة ، وإتاحة الفرصة لحياة كاملة ودور بناء لكل فرد في المجتمع .
- اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتحقيق أكمل صورة ممكنة للاندماج والمشاركة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مظاهر الحياة الخاصة بمجتمعاتهم .
- نشر المعلومات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة واستعداداتهم الكامنة والمعلومات المتعلقة بالإعاقة وكيفية الوقاية منها ومعالجتها من أجل زيادة الوعي العام بمشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في العدالة الاجتماعية.
- ٣- إصدار منظمة العمل الدولية دستور التأهيل المهني في عام ١٩٧٥م والذي حدد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتفصيل في مجالات: التوجيه المهني والتدريب المهني والتأهيل المهني والتشغيل والرعاية اللاحقة للأشخاص ذوي الإعاقة . وفي أول هذا الدستور تم ذكر هذه العبارة المهمة وهي: (يجب توفير هذه الخدمات والحقوق لجميع المعاقين دون تمييز أو تفرقة لأي سبب، ومهما كان سبب طبيعة إعاقتهم ، ولجميع الأعمار، بشرط أن يكون لديهم القدرة الكافية لذلك .
- ٤- إعلان منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨١ عامًا دوليًا للأشخاص ذوي الإعاقة International Year of Disabled Persons بهدف حث ودفع الدول الأعضاء على زيادة أشكال وبرامج ومؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا العام حتى يكون ذلك العام دفعة قوية للأعوام التالية في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٥- اعتبار يوم ٣ ديسمبر من كل عام اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٦- اعتبار يوم ٧ إبريل من كل عام يوم الصحة العالمي .
- ٧- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الخامسة والستين مشروعاً مقدماً من ٢٨ دولة، بينها دولتان عربيتان يقضي بتشكيل لجنة موسعة لدراسة موضوع إصدار اتفاقية دولية شاملة لحماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم (٢٠٠٦)...
- ٨- هناك العديد من المنظمات والجمعيات التي تعمل على المستوى الدولي في مجال رعاية المعاقين، نذكر منها :
  - الاتحاد العالمي للجمعيات المهتمة بشؤون المعاقين .
  - المنظمة الدولية للمعاقين DPI .
  - المنظمة العالمية لرياضة المعاقين.
  - الرابطة الدولية لجمعيات التخلف العقلي.
  - المجلس الدولي لرعاية المكفوفين .
  - الجمعية الدولية للأجهزة التعويضية .
  - الاتحاد الدولي لرعاية المتخلفين عقلياً.

- الرابطة الدولية لجمعيات التخلف العقلي.
- منظمة التأهيل الدولي .
- ٩- هناك منظمات دولية تسهم بشكل مباشر في مجال رعاية المعاقين، نذكر منها:
  - منظمة اليونيسيف
  - منظمة اليونسكو
  - منظمة العمل الدولية
  - منظمة الصحة العالمية
  - الاتحاد الدولي لرعاية الطفولة
- ملاح الاهتمام الإقليمي ( العربي ) برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة :  
هناك أيضاً كثير من الجهود التي تبذل على المستوى الإقليمي ، ونقصد هنا على مستوى الدول العربية في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ، نذكر منها:  
١- اهتمام جامعة الدول العربية ومقرها في القاهرة بشؤون المعاقين ومن جوانب هذا الاهتمام:
  - إصدار ميثاق العمل العربي للعمل مع المعوقين الصادر عن المؤتمر الإقليمي بشؤون المعاقين عام ١٩٨١م.
  - إجراء البحوث والدراسات العلمية .
  - عقد المؤتمرات المرتبطة بهذا الموضوع.
  - العقد العربي للمعاقين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ كان بهدف زيادة الدعم لقضايا المعاقين، وزيادة برامج الرعاية والتأهيل لهم على مستوى الوطن العربي.
  - وفي هذا الخصوص يقترح الباحث لتفعيل دور جامعة الدول العربية في هذا المجال:
    - إعداد مزيد من الكوادر العلمية المتخصصة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين في مختلف التخصصات بما يلائم معدلات انتشار الإعاقة.
    - تدعيم أكثر للمنظمة العربية للمعاقين.
    - تدعيم شبكة الاتصالات بين الاتحادات والجمعيات العاملة في هذا المجال في الدول العربية.
    - تنظيم المؤتمرات المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الوطن العربي؛ لإتاحة الفرصة للتعرف ولتبادل الخبرات والممارسات ولتحقيق مزيد من التعاون في هذا المجال...
  - ٢- اهتمام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ومقرها بيروت - بإصدار النشرات والكتيبات وإجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات المهمة بشؤون المعاقين.
  - ٣- اهتمام المكتب الإقليمي بشؤون المكفوفين لمنطقة الشرق الأوسط - ومقره الرياض - بكل ما يخص المكفوفين من تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وبرامج الرعاية التي يحتاجونها.

- ٤- اهتمام المعهد الإفريقي للتأهيل - ومقره في زيمبابوي - بشؤون التوجيه والتدريب والتأهيل المهني للمعاقين وتشغيلهم وكل الدول العربية الإفريقية عضو في هذا المعهد.
- ٥- اهتمام المجلس العربي للطفولة والتنمية - ومقره بالقاهرة - بإجراء المؤتمرات والندوات والبحوث والدراسات وإعداد التقارير المعنية بالإعاقة، واحتياجات ومشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الوطن العربي.
- ٦- اهتمام المنظمة العربية للمعاقين - ومقرها لبنان - بوضع السياسات وامتزاج البرامج وزيادة الروابط بين جمعيات رعاية وتأهيل المعاقين في الدول العربية وتنظيم المؤتمرات والندوات والمعنية بشؤون المعاقين وحقوقهم ومشكلاتهم...

٧- تأسيس مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل (Special Education and Rehabilitation Organization (SERO) في العام ٢٠١٣ ( في مدينة بنها بجمهورية مصر العربية ) كمؤسسة تأهيلية أكاديمية أهلية غير ربحية، للنهوض بالمجتمع المدني وتأهيل وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة، وتقديم خدمات نوعية في مجال التربية الخاصة، ونشر الوعي بكيفية التعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتقدم خدمات التشخيص والتقييم، وإعداد البرامج والخطط الفردية للأطفال، وتقديم استشارات تربوية لجميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وأسرهم والاختصاصيين في مجال التربية الخاصة والتأهيل.

#### • دور المجتمع في الحد من الإعاقة والتعامل معها :

الوقاية خيرٌ من العلاج كما تقول الأمثال الشعبية. وبالفعل أثبتت البحوث والدراسات ذلك عند مقارنة الوقاية بالعلاج من حيث : الجهد والوقت والتكاليف ومراعاة الجانب الإنساني... ويقصد بالوقاية كل جهد يهدف إلى منع حدوث المشكلة أو تقليل حجمها أو تقليل تأثيراتها السلبية. ويشير روبرت باركر Robert Barker (٢٠٠٣) إلى الوقاية بأنها تلك الجهود المبذولة مسبقاً لتجنب وقوع المشكلات وتوعية الناس بذلك.

والوقاية من الإعاقة مسؤولية الجميع، وللمجتمع دور كبير في ذلك من خلال الوزارات المختلفة والجمعيات الأهلية . ويمكن تحديد بعض أدوار المجتمع في الحد من الإعاقة كالتالي:

- ١- استصدار تشريعات اجتماعية هدفها تدعيم الأسرة ومساعدتها على القيام بوظائفها بشكل مناسب، ومما يساعد على قيامها بدورها في وقاية أبنائها من الإعاقة.
- ٢- استصدار تشريعات العمل الملزمة لتوفير اشتراطات الأمن والسلامة في أماكن العمل، وعدم تشغيل الأطفال إلا في حالات معينة وتحت شروط معينة، وكذلك المرأة، مما يقلل من حوادث العمل، ويحافظ على العاملين من الأمراض.
- ٣- تقديم برامج إعلامية في الإذاعة والتلفزيون على سبيل المثال تهدف إلى توعية الجمهور بكيفية وقاية أنفسهم وأبنائهم من الإعاقة. من أمثلة هذه البرامج في مصر: دعوة للحياة

وفرسان الإرادة والأمل وبدون فواصل والتحدي، وفي الدول العربية الخليجية: برنامج مشاعل الأمل، وبرنامج سلامتک، وبرنامج إلى أمي وأبي مع تحياتي.

٤- توفير الكشف الصحي الدوري، وخاصة للجماعات الأكثر عرضة للأمراض والإعاقات من غيرهم (Groups at High Risk) (مثل الرضع، الأطفال، المرأة الحامل، المراهقون، المسنون والعمال).

٥- تطبيق شرط الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتأكد من صلاحية الزوجين من الوجهة الصحية، خاصة من ناحية القدرة على الإخصاب لدى الرجل، والقدرة على الإنجاب لدى المرأة، والخلو من الأمراض الوراثية والتناسلية والمعدية.. ويعتقد المؤلف أن هذه خطوة نحو تعميم فكرة مكاتب فحص الراغبين في الزواج.

٦- تعميم وتدعيم مراكز رعاية الأمومة والطفولة لرعاية الحوامل، وإجراء عمليات الولادة ورعاية الأم والرضيع بعد الولادة، وإعطاء الطفل التحصينات أو التطعيمات التي تقيه من الأمراض والإعاقات.

٧- توفير خدمات الطب الوقائي ونشرها بحيث تكون في متناول الأسر، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات والإعاقات لدى الأطفال والأمهات. ومن أمثلة خدمات الطب الوقائي نذكر: التطعيمات والتحصينات ضد الأمراض، مراقبة الأمراض الوافدة وعلاجها، القضاء على الوبائيات، خدمات رعاية الأمومة والطفولة، مكافحة مرض الإيدز وبرامج التنقيف الصحي والغذائي.

٨- تعميم وتدعيم الوحدات الصحية المدرسية، وذلك لتوفير الرعاية الصحية للتلاميذ، وذلك من خلال، على سبيل المثال: تقويم صحة التلاميذ، متابعة صحتهم، الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، إجراءات الطوارئ والإسعافات الأولية، رعاية التلاميذ ذوي الإعاقة وبرامج التوعية الصحية المرتبطة بالتغذية والوقاية من الحوادث.

٩- تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية والتي تعمل في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدة المؤسسات الحكومية في تحمل بعض الأعباء، ولتوسيع مجال الخدمات والارتقاء بها كماً ونوعاً.

إن رعاية المجتمع لأبنائه خاصة من ذوي الإعاقة منهم، وتوفير ما يلزمهم من خدمات، وإتاحة الفرص لهم للاندماج في الأنشطة المجتمعية للمشاركة في الجهود التنموية هي مؤشرات مهمة على المستوى الحضاري الذي وصل إليه ذلك المجتمع. وفي العقد الحالي حققت المجتمعات العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة منها خطوات مهمة في هذا المجال، وإن كان الميدان ما زال في حاجة إلى مزيد من العمل والخدمات والبرامج.

#### • دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع :

لقد ظهر مفهوم دمج Mainstreaming الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ١٩٨١ من خلال شعار العام الدولي للمعاقين "المساواة والمشاركة الكاملة". إن الحياة الطبيعية للأشخاص

ذوي الإعاقة حق لهم .. وهذه الحياة لا تتحقق إلا عن طريق دمج هذه الفئة في المجتمع بواسطة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية .. فهم كغيرهم من المواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات شأنهم في ذلك شأن أي مواطن.

إن مفهوم الدمج هو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حقوق الإنسان التي تنادي بعدم التمييز أو العزل نتيجة لإصابة الفرد بإعاقة، وتقديم كل الخدمات التي يحتاجها المعاقون في البيئة العادية التي يحصل فيها أقرانهم العاديون على نفس هذه الخدمات، مع العمل على عدم عزلهم في أماكن منفصلة خاصة بهم.

ويؤكد محمد صالح الإمام (٢٠٠٠) أن الدمج يشير إلى توفير وتجهيز مكان يدمج فيه التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة أو المتوسطة مع أقرانهم الأسوياء في المدارس الحكومية ، حتى يستطيعوا التكيف مع المجتمع الذي يعيشون فيه، ويتمكنوا من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية، ويكونوا قادرين على تحقيق التنافس العلمي والمهني والفكري مع أقرانهم...

ويرى يوسف القريوتي وآخرون (١٩٨٥) أن الدمج يهدف إلى تحقيق فرص المساواة والمشاركة التامة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع أسوة بأقرانهم العاديين، وهذا يتطلب تكوين اتجاهات اجتماعية إيجابية نحوهم، وإزالة جميع مظاهر التمييز تجاههم.

ولقد تطورت النظرة الاجتماعية نحو الإعاقة خلال الخمسين عاماً الأخيرة، وأصبح المجتمع الإنساني أكثر تفهماً لخصائص المعاقين، وظهر مفهوم الدمج لتوفير الخدمات التعليمية لذوي الإعاقة بجانب أقرانهم العاديين. كما اتجهت الجهود إلى تطبيق الدمج الشامل الذي يشير إلى مجموعة الإجراءات والممارسات التي تزيد من فرص المعاق للمشاركة في الحياة الطبيعية في المجتمع.

#### أولاً : أنواع الدمج :

يتضح مما سبق أن هناك نوعين من الدمج:

١-دمج المعاق في النظام التعليمي العادي المتاح لغير الأشخاص ذوي الإعاقة، مع إمداد المعاق بالخدمات الخاصة عند الضرورة وتطبيق مثل هذا النوع من الدمج ليس معناه إلغاء المدارس الخاصة والمعاهد الخاصة والمؤسسات والمراكز الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعرف كوفمان (١٩٧٥) هذا النوع من الدمج بأنه تربية وتعليم الأطفال غير العاديين في المدارس العادية مع تزويدهم بخدمات التربية الخاصة. كذلك تعرف مريم صالح عبد الله (٢٠٠٣) هذا النوع من الدمج بأنه تكامل اجتماعي وتعليمي للأطفال ذوي الإعاقة في الفصول العادية.

٢-الدمج الشامل للشخص ذوي الإعاقة بحيث يتمكن من الانسجام والتفاعل والمشاركة ليس فقط في المدرسة، وإنما أيضاً في جميع منظمات المجتمع الذي يعيش فيه. بمعنى أن الدمج

الشامل هي محاولة لزيادة قدرة المجتمع على أن يستوعب أكبر قدر من المعاقين في سياق النظم الحالية للخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والتأهيلية ...

#### ثانياً : طرق الدمج :

يمكن تحديد طريقتين للدمج هما :

١- **الدمج الجزئي** : وذلك باستحداث فصول ملحقة بالمدارس العادية خاصة بذوي الإعاقة ويكون لهم معلمون متخصصون في التربية الخاصة، فيدرسون وحدهم، ولا يندمجون مع التلاميذ الآخرين إلا في ظروف وأماكن معينة في مرافق المدرسة، كالمسجد والمكتبة والكافيتريا وغيرها.

٢- **الدمج الكلي أو التام** : ويتحقق عن طريق استخدام أساليب تربوية حديثة، مثل: برنامج غرفة المصادر، والمعلم المتجول، والمستشار وبرنامج المتابعة في التربية الخاصة.

وهذا الدمج يقوم على مفاهيم وركائز، أهمها :

أ - تخصيص غرفة في المدرسة ذات متطلبات مكانية وبشرية وتجهيزية.

ب - توفير الكوادر البشرية المتخصصة في التربية الخاص وفي نفس المسار الذي يحتاجه الطفل.

ج - أن يقضي الأطفال ذوو الإعاقة ٥٠% من يومهم الدراسة مع زملائهم العاديين، بالإضافة إلى متطلبات أخرى كتوفير وسائل النقل للتلاميذ الذين يقطنون في مناطق بعيدة نسبياً عن المدرسة.

#### ثالثاً : أسس الدمج:

١- **الأساس القانوني** : التعليم حق لكل فرد يجب أن توفره الدولة بغض النظر عن طبيعة المشكلات التي يعاني منها الفرد، فالقانون ينص على توفير فرص التعليم لكل أفراد المجتمع بما فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

٢- **الأساس الاجتماعي** : لا يمكن فصل أو عزل الشخص ذوي الإعاقة أو أسرته عن المجتمع الذي يعيش فيه.

٣- **الأساس الأخلاقي** : يعد الدمج قراراً مناسباً يمكن من خلاله مواجهة احتياجات ورغبات الشخص ذوي الإعاقة والأسرة داخل المجتمع واحترام الفروق الفردية بين الأشخاص ذوي الإعاقة، والأخذ بعين الاعتبار إنسانية المعاق أولاً ثم احتياجاته الخاصة ثانياً.

#### رابعاً : متطلبات الدمج:

الدمج من القضايا المهمة التي تتطلب:

١- التخطيط المسبق.

٢- إعداد وتأهيل كوادر للعمل بمؤسسات وجمعيات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣- تهيئة البيئة داخل المؤسسة أو المدرسة وتوفير مستلزمات معينة.

٤- تطوير البرامج المستخدمة.

٥- التوعية بأهمية الدمج.

٦- تكوين فريق عمل للمتابعة الدورية ولتعديل كل ما يسبب من تقليل فاعلية البرامج المطبقة بالمؤسسة أو المدرسة.

#### خامساً : فوائد الدمج:

لدمج فوائد عديدة، نذكر منها:

١- إعطاء الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة لمنافسة زملائهم العاديين، وليبرهنوا على أنهم قادرين على أن يكونوا أعضاء ذوي فاعلية في المجتمع.

٢- إتاحة مساحة كبيرة للتقبل الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ومن ثم زيادة الوعي لدى المجتمع عن الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم وتعديل اتجاهاته نحوهم.

٣- تحقيق مبدأ المساواة الذي نادى به الأديان السماوية وإعلانات حقوق الإنسان والإعلانات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.. وبالتالي إحساس هؤلاء الأشخاص بذلك ... مما يشجعهم على المزيد من العطاء.

٤- يتيح لفريق العمل آلية جديدة يستخدمها في تنفيذ البرامج بالمؤسسة أو بالمدرسة لتقابل حاجة كل شخص ذوي إعاقة.

إن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بالشكل المتوقع يتطلب التكامل بين الخدمات والبرامج، والتعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية، ومزيد من العمل الدؤوب من قبل المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

هذا ولقد ظهرت عدة اجتهادات ومحاولات في العديد من الدول العربية تقوم على أساس أن التوجه السليم في برامج رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكون أساسه دمج المعاق داخل المجتمع. ولكن هذه المحاولات لا تشكل في الواقع بناءً تراكمياً متيناً متناسقاً؛ بل تحتاج إلى العديد من الجهود من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإيمان بهذا التوجه وتبنيه كأساس مهم وفعال من أجل تحقيق هدف إنساني نبيل دعت إليه كل التشريعات السماوية والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الإنسان وكرامته.

● الالتزام بأسلوب العمل الفريقي في تحقيق الرعاية المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة :  
الإعاقة مشكلة متعددة في أبعادها ومتداخلة في جوانبها، حيث يتشابك فيها الجانب الطبي والاجتماعي والنفسي والتعليمي والتأهيلي، وذلك بصورة يصعب الفصل بينها، فالكشف عن الأسباب والعلل والتنبؤ بها والسيطرة عليها تدخل في نطاق مهمة عدة علوم ومهن بمعناها الأكاديمي والاجتماعي والإنساني، كما أن عمليات التصنيف والتقسيم والتشخيص وسبل الرعاية والتأهيل تمثل تحدياً قوياً للعلوم الإنسانية.

وأصبح أسلوب العمل الفريقي Team Work ضرورة من ضرورات نجاح العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة نظرًا لحاجتهم للعديد من جهود الأخصائيين من تخصصات مهنية متنوعة. فمشكلة الإعاقة كغيرها من المشكلات الاجتماعية مرتبطة بالعديد من العوامل والمتغيرات المتشابكة تحتاج إلى تكاتف الجهود وتكثيف العمل من أجل مواجهة هذه المشكلة على مستوى الوقاية منها والعلاج لها.

العمل الفريقي أصبح ضرورة من ضرورات نجاح وتقدم المنظمات، في ضوء حرص كل منها في تحقيق مستوى أعلى من الجودة. إن تحقيق الأهداف الآن يحتاج إلى التعاون بين مختلف العاملين ذوي التخصصات المهنية المتعددة، وإلى قدراتهم على العمل الجماعي معًا. وتعتبر فرق العمل من الأدوات الفعالة لإنجاز المهام المشتركة. ولقد أثبتت خبرات العمل أنه يمكن لأية مجموعة من البشر أن تتحول إلى قوة تنقسم الأهداف والمهام، وتتعاون معًا لتحقيق النجاح المطلوب.

إن إنساناً واحداً فرداً لا يستطيع مهما كانت عبقريته وقدراته العقلية والجسمية والإدارية أن يقوم بإنجاز كل شيء بمفرده، إلا أن فريق العمل يمكنه أن يفعل ذلك. والأمثال الشعبية تقول : أربعة عيون أفضل من اثنين ، ويد الله مع الجماعة ، والفقمة أم أذنين يشيلوها اثنين ... ويمكن تعريف فريق العمل بأنه مجموعة من الأعضاء ذوي تخصصات مهنية متنوعة ، يعملون معًا ، لتحقيق أهداف محددة ومشتركة ، والعمل يتم بشكل جماعي، وبالاعتماد على التعاون المتبادل فيما بينهم ، مع تطبيق مفهوم القيادة، وليس السلطة، بواسطة قائد فريق العمل.

وفريق العمل - كشكل أو نوع من الجماعات الإنسانية- يتصف بالخصائص التالية:

- ١- جماعة صغيرة الحجم Small Group.
  - ٢- جماعة رسمية Formal Group (وفي بعض الأحيان تتكون فرق عمل غير رسمية).
  - ٣- جماعة عمل Task Group، وليس جماعة نمو للأعضاء Growth Group.
  - ٤- جماعة مؤقتة Non-Permanent Group وليست دائمة.
- ويعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أخصائيون أو أشخاص مهنيون ينتمون إلى تخصصات مهنية عديدة سواء كانت مهن أو علوم . والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها هؤلاء الأشخاص المهنيون تتفاوت بتفاوت الدور المنوط بكل واحد منهم ، والحالة الذي يعمل معها هؤلاء المهنيون . ومهما يكن هذا الدور فإن قدرة الشخص المهني على تكوين علاقات مع نسق العمل والنسق المستهدف والعمل على مساعدتهم يمثل حجر الزاوية بالنسبة للممارسة المهنية للمهنة التي ينتمي إليها هذا الشخص المهني ( Sheilla Curran & et.al. : ٢٠١٣ ) .

وقد يتكون فريق العمل في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة من: الطبيب والممرضة وأخصائي العلاج الطبيعي، والأخصائي النفسي، والأخصائي الاجتماعي، ومدرس أو معلم

التربية الخاصة، وأخصائي التأهيل المهني وأخصائي الأجهزة التعويضية ... وأحياناً ينضم إلى هذا الفريق أخصائي التربية الرياضية وأخصائي التربية الفنية ورجل الدين... هذا ويقترح الباحث أن يضم لفريق العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة واحد منهم أو أكثر حتى يكون هناك صوت وتمثيل لهؤلاء الأشخاص في فريق العمل، وحتى يستطيع أن ينقل وجهات نظر المعاقين إلى فريق العمل وبالعكس.

ويعدُّ إشراك واحد أو اثنين من الأشخاص ذوي الإعاقة في فريق العمل إحدى وسائل تحقيق مبادئ مهمة في العمل مع هؤلاء الأشخاص، منها: مبدأ المساعدة الذاتية Self Help ومبدأ المشاركة Participation ومبدأ حق تقرير المصير Self Determination وهي كلها أيضاً حقوق اجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يحصلوا عليها. ولقد سبقتنا في تطبيق هذه المبادئ إدارة قطاع الأعمال الخاصة في الشركات والمنشآت التجارية والصناعية عندما رفعت شعار (الزبون دائماً على حق) وطبقت سياسة (العميل يدير الشركة) ونفذت برامج (المراجع هو المدير) و(الإصغاء للزبون).

ويوصي الباحث بالتأكيد على أهمية العمل الفريقي مع الأشخاص ذوي الإعاقة حتى يسهم ذلك في تحسين الخدمات التي تقدم لهم من منظور تكاملي. بمعنى أن العمل الفريقي يتيح الفرصة لاستخدام القدرات المتعددة لأعضاء مختلفين في تخصصاتهم مما يساعد على زيادة وتوسيع نطاق المعرفة والخبرة والمهارة التي تؤدي إلى تقديم أفضل خدمة من خلال تكوين فرق مهنية توظف بشكل فعال لتقديم خبرة مشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق الأهداف المطلوبة في هذا المجال.

أيضاً لابد من زيادة فرص الأشخاص ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم في الاشتراك في كل مراحل عملية المساعدة من دراسة وتشخيص وعلاج وتقويم، وفي جميع مراحل عملية صنع القرارات المتعلقة بحاجاتهم ومشكلاتهم وبرامج الرعاية التي تقدم لهم، بل وبطريقة إدارة الجمعية أو المؤسسة التي يتعاملون معها.

● زيادة الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ووضع آليات لضمان حصولهم على هذه الحقوق.

المدخل أو المنهج الحقوقي Rights-Based Approach مستمد من تراث الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي أرست المبادئ المنظمة لحقوق الإنسان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمثل المدخل الحقوقي نقلة نوعية في مجال السياسة الاجتماعية على وجه الخصوص. فبعد أن كانت السياسات الاجتماعية تتقرر وترسم على أساس مفهوم تقديم " احتياجات/ خدمات اساسية " Basic Needs/Services للفئات الاجتماعية المختلفة، استحدث المدخل الحقوقي رؤية مغايرة تدرك أن للتنمية بعداً سياسياً يرتبط بعلاقة الفرد بالدولة، وبأن التراث الإنساني قد أرسى مبادئ حاكمية ومنظمة يتعين

التزام الدول بمراعاتها بوصفها تمثل حدوداً دنياً لحقوق الإنسان في المجتمع (عادل عازر: ٢٠٠٧).

ومن أسس ومبادئ المدخل الحقوقي نذكر :

١- تلتزم الدولة بأسس الحكم الرشيد أو الحكم الصالح Good Governess في تحقيق العدالة وضمان المساواة وعدم التمييز بسبب النوع أو الجنس أو الدين أو اللون أو العرق أو الانتماء السياسي أو الجغرافي ...

٢- كفالة الحقوق توجب الالتزام بالمعايير والمواصفات المتفق عليها والمتضمنة في الاتفاقات والمواثيق الدولية والإقليمية .

٣- كفالة الحق تقتضي ترجمة المبادئ القانونية المقررة في الاتفاقات والمواثيق الدولية والإقليمية إلى سياسات وبرامج وأنشطة تحقق النتائج المرجوة .

٤- حقوق المعاقين غير قابلة للتجزئة، ويتعين مراعاة التوازن والتكامل بينها .

٥- وبناء على الاعتراف بمبدأ كون الأشخاص ذوو الإعاقة مستحقين للحقوق (أصحاب حق) فإنه لا بد من العمل على تمكين Empowerment المعاقين لممارسة حقوقهم والمشاركة في كل الأمور المعنية بهم .

والأشخاص ذوو الإعاقة لهم الحق في الرعاية الصحية والتعليمية والتأهيلية في جميع مراحل النمو، ولهم حق العمل والتوظيف في مرحلة العمل، ولهم حق تكوين أسرة بالزواج ما لم يكن هناك مانع يمنع ذلك، كما أن لهم الحق في الحياة والتمتع بكل الحقوق المادية والاجتماعية والقانونية، وتجاهل هذه الحقوق أو إغفالها يؤدي إلى أن يدفع المجتمع ثمنًا باهظًا عندما تزداد أحوال هذه الفئة تدهورًا، فيتحولون إلى طاقات غير مستثمرة، ويصبحون عائقًا على ذويهم ومجتمعاتهم.

لا بد من أن نؤكد بأن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم ما لنا من حقوق، ويجب أن نساعدهم في الحصول عليها. هذا ويشير مصطلح حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى فلسفات تهدف إلى تحسين وضع الحقوق المدنية لهذه الفئة وبكلمات أخرى فإن هذا المصطلح بمثابة رد فعل على الظلم المحيط بالأشخاص ذوي الإعاقة. لقد بدأت حركة حقوق ورعاية وتأهيل المعاقين في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين... ثم انتشرت الجهود والمحاولات بعد ذلك في معظم دول العالم من أجل ضمان الحقوق لهذه الفئة .

هذا وتسعى المجتمعات المعاصرة إلى تطوير الخدمات التي تقدم للمعاقين التي لها نفس حقوق الآخرين، حيث لم يعد من المقبول النظر إلى المعاقين نظرة شفقة، وإنما المطلوب هو الاهتمام بحقوقهم واحتياجاتهم بما يمكنهم من التغلب على المعوقات، والإسهام في تنمية وبناء المجتمع .

ومن ضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي يجب توفيرها وضمانها وتدعيمها وتوفيرها، نذكر:

- ١- حق الحياة .
- ٢- حق النمو .
- ٣- حق الحماية .
- ٤- حق الأمان .
- ٥- حق التعليم المناسب .
- ٦- حق الرعاية (الصحية والاجتماعية والنفسية...).
- ٧- حق التأهيل .
- ٨- حق الدمج .
- ٩- حق العمل المناسب.
- ١٠- حق المسكن .
- ١١- حق الزواج ، ما لم يكن هناك مانع يمنع ذلك.
- ١٢- حق الحصول على الأجهزة التعويضية مجاناً أو برسوم رمزية .
- ١٣- حق الاختيار .
- ١٤- حق سماع رأي المعاق .
- ١٥- حق المشاركة .
- ١٦- حق الحصول على الخدمة المطلوبة المتميزة والمطابقة للمواصفات .
- ١٧- حق الحصول على المعلومات المطلوبة والسليمة والحديثة .
- ١٨- حق الحصول على بيئة عمرانية مناسبة (الطرف المناسبة والمباني المناسبة...)
- ١٩- حق حصول أسر الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم المناسب والكافي .
- ٢٠- الحق في التمكين بمختلف أنواعه ( الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والسياسي والقانوني...).

فعلى سبيل المثال ينص قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ أن الدولة عليها مسئولية تقديم خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة دون مقابل في حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الموازنة العامة للدولة، ويجوز أن تؤدي هذه الخدمات بمقابل في بعض الحالات، وفي الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية. أيضا ينص القانون: أن علي الجهات المعنية والمختصة تسليم شهادة لكل معاق تم تأهيله بها، ويجب أن يبين بالشهادة المهنة أو المهن التي يستطيع صاحبها أداءها بالإضافة إلى البيانات الأخرى التي يصدر بتحديددها قرار من وزير التضامن الاجتماعي ، وتسلم هذه الشهادة للمعاق الذي تثبت صلاحيته للقيام بعمل مناسب دون تأهيل بناء على طلبه. إن حقوق المعاق كثيرة ويصعب حصرها في هذا البحث ، ومهما تحدثنا عن هذه الحقوق فإن الحديث الأصدق والأدق هو حديث المعاق نفسه عن حقوقه واحتياجاته ومطالبه فهو مشمول

بحقوق الإنسان، ومن أهم هذه الحقوق تأهيل الشخص ذوي الإعاقة وتدريبه ودمجه في المجتمع ليعيش حياة كريمة .

هذا ويمكن أن نقول بأن الشخص ذوي الإعاقة إنسان له كرامته وله حقوق، وإساءة معاملته أو تجاهل أو انتقاص حقوقه هي جريمة في حق الإنسانية، وجريمة يقوم بها الشخص أو الجهة التي قامت بهذه الإساءة.

وفي دستور مصر الحالي ( الصادر في العام ٢٠١٩ ) في باب الحقوق والحريات أشار إلى أهمية وضرورة وضمن العديد من الحقوق الإنسانية، مثل: حق الكرامة، وحق الحياة، وحق التعليم، وحق العمل، وحق العلاج، وحق الرعاية، وحق التعبير، وحق المشاركة ... وهذه الحقوق هي حقوق لأي مواطن مصري بما فيه المواطن المصري المعاق .

أيضاً في مواد أخرى من الدستور إشارة صريحة ومباشرة وواضحة تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فتشير هذه المادة إلى: " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة... كذلك تشير إحدى مواد الدستور إلى التزام الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصادق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة .

#### توصيات :

لسنوات طويلة ظل الأشخاص ذوو الإعاقة من الفئات المهمشة والمظلومة والمستضعفة في معظم دول العالم. فمن الملاحظ أنهم لا يحظون بأي اهتمام يتناسب مع حجم المشكلات التي يعانونها.

وفي ضوء ما سبق يجب الاستفادة من كل الاتجاهات الحديثة السابق الإشارة إليها ، والالتزام بها ، وتطبيقها علي أرض الواقع ، بما يسهم في تسهيل حياة الأشخاص ذوو الإعاقة ، وتيسير أمورهم في الحياة والتعليم والعمل.

ومن أهم الملفات التي يجب أن تكون ذات أولوية في كل دول العالم بما فيهم مصر وباقي الدول العربية إقرار قوانين جديدة توفر حقوقاً جديدة مستحقة للأشخاص ذوي الإعاقة بدلاً من القانون القديمة التي ينقصها الكثير من البنود المتعلقة بحقوق هذه الفئة، والتي ينقصها أيضاً ضمانات حصول هذه الفئة على حقوقهم ، مع ضرورة تغليظ العقوبات على أي شخص أو أي جهة لا تلتزم بتحقيق هذه الحقوق والالتزام بها، وخاصة حقهم بنسبة ٥ % في الوظائف التي توفرها الدولة، وحقهم في نسبة عادلة في المشروعات السكنية التي تنفذها الدولة، وحقهم في التعليم المجاني بجميع مراحلها، وحقهم في الدمج الحقيقي، وحقهم في بطاقة تموينية مدعمة بالكامل ، وحقهم في مجانية استخدام مختلف وسائل المواصلات العامة من خلال بطاقة معينة مخصصة لذلك...

مراجع البحث  
أولاً : المصادر :

١- القرآن الكريم

٢- بعض الأحاديث النبوية الشريفة.

ثانيا : المراجع العربية

١- اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين بمصر : مجلة الحياة الطبيعية ، أعداد متنوعة ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢- أحمد السعيد يونس ومصري حنوره : الطفل المعوق رعايته طبيياً ونفسياً واجتماعياً (القاهرة : دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢).

٣- أحمد عبد الفتاح ناجي : تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية ( الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٤ ) .

٤- أسماء سراج الدين هلال: تأهيل المعاقين ( عمان : دار المسيلة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩).

٥- إسماعيل شرف : تأهيل المعوقين ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣).

٦- المجلس العربي للطفولة والتنمية : التقرير السنوي الأول عن الإعاقة ومؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين في الوطن العربي (القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ٢٠٠٢).

٧- جمال الخطيب ومنى صبحى الحديدى : المدخل إلى التربية الخاصة ( العين : مكتبة الفلاح ، ١٩٩٧).

٨- دايان برادلي وآخرون : الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة مفهوم وخلفيته النظرية ، ترجمه زيدان أحمد السرطاوي وآخرون (القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ٢٠٠١).

٩- على صابر محمد : الجوانب النفسية والاجتماعية للإعاقة (الشارقة : مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ، ٢٠٠٣).

١٠- محمد صالح الإمام : مدخل للتربية الخاصة ( القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٠).

١١- محمد عبد المنعم نور : الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣).

- ١٢- مديحت محمد أبو النصر : " التمكين الاجتماعي لمتحدي الإعاقة " ، ندوة المجتمع المدني وتمكين متحدي الإعاقة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالتعاون مع قصور الثقافة ، المنصورة ، ٤ ديسمبر ٢٠١٨ .
- ١٣- مديحت محمد أبو النصر : " دور الأخصائي الاجتماعي في دمج الطفل ذي الإعاقة في المدرسة " ، مشروع دمج الطفل ذي الإعاقة في المدرسة والحياة ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة : سبتمبر ٢٠١٤ .
- ١٤- مديحت محمد أبو النصر : " رعاية وتأهيل متحدي الإعاقة : الواقع والمأمول " ، المؤتمر العلمي العربي الأول ، الإعاقة والحق في الحياة ، جمعية البسمة لخدمات المعاقين وجامعة القاهرة ، الجيزة : ١-٢ يوليو ٢٠١٢ .
- ١٥- مديحت محمد أبو النصر : الاتجاهات الحديثة في الرعاية والخدمة الاجتماعية ( القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٦ ) .
- ١٦- مديحت محمد أبو النصر : الإعاقة والمعاق ( القاهرة : المجموعة العربية ، ٢٠١٤ ) .
- ١٧- مديحت محمد أبو النصر : العمل الفريقي ( القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠١٤ ) .
- ١٨- مديحت محمد أبو النصر : رعاية وتأهيل متحدي الإعاقة ( القاهرة : ايتراك ، ٢٠٠٤ ) .
- ١٩- مديحت محمد أبو النصر : رعاية وتأهيل متحدي الإعاقة من منظور اجتماعي وحقوق ( الجيزة : الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ٢٠١٦ ) .
- ٢٠- مديحت محمد أبو النصر : فرق العمل الفعالة والناجحة ( القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ٢٠١٦ ) .
- ٢١- مديحت محمد أبو النصر : مجالات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة ( القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٥ ) .
- ٢٢- مديحت محمد أبو النصر وآخرون : الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ومجال رعاية المعاقين ( القاهرة : مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٣ ) .
- ٢٣- مديحت محمد أبو النصر : " وظائف الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين " ، مجلة المنال ، الشارقة للخدمات الإنسانية، العدد ٩٣ ، الشارقة: ديسمبر ١٩٩٥ .
- ٢٤- مديحت محمد أبو النصر : " دور المجتمع والأسرة في الحد من الإعاقة والتعامل معها " ، مجلة المنال ، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، العدد ١١٩ ، الشارقة: إبريل ١٩٩٨ .

٢٥- مدحت محمد أبو النصر: "ملاحح الاهتمام الدولي والإقليمي برعاية وتأهيل المعاقين"، مجلة المنال ، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، العدد ١٠٧، الشارقة: مارس ١٩٩٧.

٢٦- مدحت محمد أبو النصر: الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية ( القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٨ ).

٢٧- مدحت محمد أبو النصر: رعاية وتأهيل المعاقين (الجيزة: الروابط العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٢٨- مدحت محمد أبو النصر : الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ( المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠ ).

٢٩- مريم صالح عبد الله : دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع ( قطر: الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ٢٠٠٣).

٣٠- ناصر موسى : "دمج المعاقين" ، مجلة المنال ، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، العدد ١٤٧ ، الشارقة : ديسمبر ٢٠٠٠.

٣١- يوسف القريوتي وآخرون : المدخل إلى التربية الخاصة ( دبي : دار القلم للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥).

ثالثا : المراجع الأجنبية

1-A. Harris & S. Enfield : **Disability, Equality and human rights: A training manual for development and humanitarian organizations** ( Oxford: Oxfam Publications , 2003 ).

2-B. Dubois and K. Miley : **Social Work: An Empowering Profession** ( Boston: Pearson , 2005 ).

3-Brenda DuBois & Karla Mily : **Social Work , An Empowering Profession** ( Boston : PEARSON Press , 2015 ).

4-C.A. Catania : **Learning for Disabled Persons** (N.J. : Prentice Hall, 4 th. ed. 2001).

5-I.L.O.: **Employment of People with Disabilities: The Impact of Legislation** (Southern Africa). Geneva: ILO , 2006 ).

6-Ian Show : **Empowerment and Social Work Practice** ( Cardiff ,U.K. : Wales University Press , 2016 ).

7-Joan Beder : **Hospital Social Work** (N.Y. : Routledge , 2010).

- 8- Joyce Schoate : **Successful Mainstreaming** ( N.Y. : Allyman Co. , 1993)
- 9- L. Burton : **Disability and society: Emerging issues and insights** ( London: Longman , 1996).
- 10- M. Pachaka : **Legislation Concerning Children with Disabilities** ( Maseru: Lesotho Law Reform , 2003 ).
- 11- Medhat Abo El Nasr : “ Disability “ , in Medhat Abo El Nasr & Ebtessam Rashed : **Introduction to Social Work** ( Cairo : Faculty of Social Work , Helwan University, 201<sup>o</sup> ).
- 12- Michael Olives & et. al . : **Social Work With Disabled People** (N.Y. : Palgrave Macmillan, 2012).
- 13- Robert L. Barker : **The Social Work Dictionary** ( Washington , D.C. : National Association of Social Workers , 4 th. ed. , 5<sup>th</sup>. ed. , 1999 , 2003 ).
- 14- Rod Michalko : **The Difference that Disability Makes** (Philadelphia : Temple University Press, 2002).
- 15- Ronald Walton & Doreen Elliott : **Residential Care** ( London : Pergamon , 2000) .
- 16- Ronald Walton: **Mainstreaming for Disable Persons** (Cardiff, U.K.: Oxford Publishing Co., 2005 ).
- 17- Sheila Curran & et.al. ( eds.) : **Working with Young People** Los Angeles : SAGE ,The Open University , 2<sup>nd</sup>. ed. , 2013 ).
- 18- WHO: **The Disability Process and Intervention Levels** (Geneva: WHO, 1981).